أرباح المجموعة نمت 15٪ مع استبعاد الإيرادات غير المتكررة

الوزان: عقود الأمم المتحدة قفزت بأرباح الخدمات 112٪ لدى «ميزان»

مصطفى صالح

قال المدير التنفيذي للاستثمار بشركة ميزان القابضة علي الوزان ان الشركة حققت في اول افصاح لنتائج مالية بعد الادراج في البورصة أرباحا بلغت بالنصف الأول نحو 12,8 مليون دينار وبنسبة نمو 45٪، وتعتبر العوامل التي ساعدت في هذا هي نمو أداء الشركة في جميع القطاعات خاصة القطاع الغذائي الذي يشكل نحو 75٪ من ارباح الشركة بنسبة نمو 18,2٪ في هذا القطاع، والقطاع غير الغذائي الذي نما بنسبة 7٪. وأضاف الوزان في مقابلة مع قناة «العربية» امس: ينقسم القطاع الغذائي بالشركة الى 3 قطاعات تشكل نسبة الـ 75٪ التي يستحوذ عليها هذا القطاع وهي (قطاع الخدمات ويشكل 9٪ من القطاع الغذائي، وقطاع الخدمات الغذائية يشكل 13,4٪، وقطاع التوزيع والتصنيع الغذائي صاحب النسبة الأكبر بـ52٪). ولفت الى ان قطاع الخدمات سجل قفزة بالارباح بلغت 112٪ وذلك بسبب العقود المبرمة مع الأمم المتحدة لتوريد الأغذية لمعسكرات اللاجئين في الأردن، ومخيم «داهوك» باقليم كردستان بالعراق، مشيرا الى ان هذه العقود هي طويلة الأمد وليست محددة بمدد معينة فهي مرتبطة بالأوضاع السياسية ووجود معسكرات اللاجئين. وكانت هناك ايرادات غير متكررة حققتها الشركة بالنصف الأول بلغت 2,2 مليون دينار ولكن بخصم هذه الأرباح من نسبة النمو نجد ان ارباح «ميزان» قد نمت بنسبة 15٪ بالنصف الأول وبنسبة 10٪ بالربع الثاني من العام الحالي، مع عدم وجود اي عمليات بيع لأصول الشركة.

علي الوزان

العقود غير محددة المدد ومرتبطة بالأوضاع السياسية بالمنطقة وأوضاع اللاجئين

2,2 مليون دينار إيرادات غير متكررة بالنصف الأول

وعن الأسواق التي تتواجد بها «ميزان» قال الوزان: شركة ميزان لديها افرع في 7 دول بالمنطقة هي (الكويت، والسعودية، وقطر، والإمارات، والأردن، والعراق، وافغانستان)، وتشكل مبيعاتنا الحالية في الأسواق خارج الكويت نحو 33٪ من اجمالي مبيعات الشركة ونطمح الى ان نزيد هذه النسبة بالسنوات المقبلة الى 50٪. وأشار الوزان الى ان هناك بعض الاستثمارات الخارجية التي حققتها الشركة في النصف الاول من 2015 منها إنشاء خط انتاج جديد لشرائح البطاطس بالإمارات، وإنشاء خط انتاج جديد للمياه بقطر، وكذلك إنشاء مخزن جديد بالسعودية لتوزيع منتجات الشركة بالمملكة.

أرباح «ميزان»

أعلنت شركة ميزان القابضة عن نتائجها المالية للربع الثاني من 2015، محققة أرباحا صافية بلغت 7,3 ملايين دينار، بزيادة قدرها 66,4٪ عن إيرادات الفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغت الأرباح الصافية للنصف الأول من العام الحالي 12,8 مليون دينار، بزيادة قدرها 45,5٪ عن أرباح الفترة ذاتها من العام الماضي. وضمت أرباح الربع الثاني 2,2 مليون دينار كصافي الأثر الإيجابي لتعويض التأمين الذي حصلت عليه الشركة والذي سبق أن أعلنت عنه، وبهذا التعويض ترتفع أرباح النصف سنوية من 10,6 ملايين دينار إلى 12,8 مليون دينار.

الأداء المالي للشركة في الربع الثاني

● مجال الأغذية: ارتفعت إيرادات مجال الأغذية 18,2٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، لتبلغ 38,9 مليون دينار، وتمثل إيرادات هذا المجال 75,4٪ من إجمالي إيرادات المجموعة، إذ تتضمن إيرادات من قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية 52,1٪، والتجهيزات الغذائية 13,9٪ والخدمات الغذائية 9,4٪.

● مجال غير الأغذية: ارتفعت إيرادات مجال غير الأغذية 6,9٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، لتبلغ 12,7 مليون دينار. وتمثل إيرادات هذا المجال 24,5٪ من إجمالي إيرادات المجموعة، إذ يتضمن إيرادات من قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والأدوية التي تمثل 21,3٪ من إجمالي الإيرادات وقطاع الصناعات الذي يمثل 3,2٪ من إجمالي الإيرادات.

بسبب سياسات البنوك المركزية الفاشلة

«سوسيتيه جنرال»: استعدوا لنسخة جديدة من أزمة 2008

مدحت فاخوري

قال تقرير صادر عن بنك سوسيتيه جنرال ان السياسات الفاشلة للبنوك المركزية تجهز لنسخة جديدة من الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 2008، ولكنها ستكون أكبر في هذه النسخة.

ويقول خبير الاستراتيجيات لدى «سوسيتيه جنرال» ألبرت ادواردز، نقلا عن صحيفة CNBC الأميركية: ان تدخل الصين من اجل استقرار أسواق الأسهم لديها بعد تقلبات الأسعار الأخيرة هو جزء من سيناريو الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة، إلى جانب ان انخفاض أسعار الفائدة والعجز المالي الكبير لدى الدول الأوروبية سيدفع الاقتصاد العالمي نحو السقوط.

ويضيف ادواردز: ستزداد وتيرة التيسير الكمي بسرعة خلال الفترات القادمة، بعد ان كان الداعم الأساسي لعدد من البنوك المركزية الكبرى أعقاب الأزمة، وذلك من خلال الأموال التي تم إنشاؤها لشراء الأصول مثل السندات الحكومية، مما ساعد على ضخ السيولة في الأسواق بهدف تحفيز الاقتصاد على نطاق واسع.

الاحتياطي الفيدرالي ورفع الفائدة

وأوضح إدواردز ان السياسة النقدية السهلة لفترات طويلة هي التي جعلت الكثير من المستثمرين يتوقعون رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للفائدة في وقت مبكر من هذا العام، حيث ان الوضع الاقتصادي العالمي وتحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي وانخفاض معدلات البطالة إلى 5,3٪ في يونيو الماضي، عوامل تدفع لرفع الفائدة في سبتمبر المقبل وفقا لمدير الاستثمارات لدى سوسيتيه جنرال مانيش سينغ.

وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد أشار الأربعاء الماضي الى انه ينتظر المزيد من التحسن لسوق العمل الأميركي وان يتحرك التضخم صعودا نحو الهدف المقرر له وهو 2٪ قبل رفع أسعار الفائدة، وبالنسبة للقارة الأوروبية فان هناك تكهنات بأن هناك جماعة أكثر تحفظا لدى بنك انجلترا المركزي قد ترفع قريبا أسعار الفائدة في بريطانيا.

التدخلات الصينية

ويتحدث ادواردز عن التدخلات الصينية قائلا: تأتي هذه التدخلات بعد التقلبات التي شهدتها الأسواق الآسيوية، وبعد ان ارتفعت أسعار الأسهم بشكل غير منطقي نظرا لسهولة الإقراض، فيما أعلن البنك المركزي الصيني في وقت سابق ان هناك أدوات مالية مختلفة قد تستخدم لضمان السيولة في السوق حتى نهاية العام، وذلك بحسب ما جاء في وكالة رويترز.

«الوطني للاستثمار»: 1,120 دينار القيمة العادلة لسهم «ميزان» وتوصية بالاحتفاظ

قال تقرير لشركة الوطني للاستثمار الذراع البحثية لبنك الكويت الوطني إن مبيعات شركة ميزان القابضة خلال الربع الثاني شهدت نموا بنسبة 15٪ على أساس سنوي لتحقق 51,6 مليون دينار ، مشيرا إلى أن مبيعات ميزان جاءت أعلى من التوقعات بنسبة 8٪ والتي قدرتها عند 47,6 مليون دينار. وعزا التقرير النمو القوي في الإيرادات إلى رواج عمليات البيع في شهر رمضان، حيث شهدت الشركة زيادة في مبيعاتها من المواد الغذائية الأساسية وتحديدا الأرز.

وأشار التقرير إلى أن قطاعات المواد الغذائية والصناعات التحويلية والتي شكلت نحو 52٪ من إجمالي المبيعات شهدت زيادة في مبيعاتها بنسبة 13٪ على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2015.

وأوضحت «الوطني للاستثمار» أن قطاع الخدمات شهد نموا مطردا ليسجل ارتفاعا بنحو 112٪ في المبيعات خلال الربع الثاني بسبب عقود الشركة مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة. وقال التقرير إن قطاع الخدمات يشكل القطاع نحو 9٪ من إجمالي مبيعات الشركة خلال الربع الثاني من 2015.

وأشار التقرير إلى ان الشركة حققت صافي ربح بلغ 7,3 ملايين دينار بنمو بلغت نسبته 66٪، مشيرا إلى أنه مع استبعاد البنود غير المتكررة مثل تعويض من شركة تأمين وأرباح من بيع بعض الأصول فإن صافي الربح خلال الفترة يبلغ 4,9 ملايين دينار أقل بنحو 2٪ من توقعات «الوطني للاستثمار» البالغة 5 ملايين دينار . وحصلت «ميزان» على تعويض نهائي من إحدى شركات التأمين، تقدر قيمته بـ3,3 ملايين دينار نتيجة للتغطية التأمينية على مصفاة الشركة الكويتية لإنتاج الزيوت والشحوم (إحدى الشركات التابعة)، التي كانت قد احترقت في أكتوبر 2012. وحققت الشركة 104,5 ملايين دينار إيرادات خلال النصف الاول من 2015 بارتفاع نسبة 12,8٪ عن الفترة ذاتها من العام الماضي، فيما قفزت ارباح الشركة خلال نفس الفترة بنحو 45,5٪ إلى 12,8 مليون دينار.

وأوضحت «الوطني للاستثمار» أن القوائم المالية الكاملة ليست متاحة لإجراء تقييم كامل لأرباح الشركة، موضحا ان نمو المبيعات جاء أعلى من التوقعات فيما جاء صافي الدخل متماشيا مع التوقعات. وأوصى التقرير بالاحتفاظ بسهم ميزان القابضة حيث حدد القيمة العادلة للسهم عند 1,120 دينار أقل بنحو 5٪ من السعر السوقي للسهم والبالغ 1,180 دينار، مشيرا إلى أن السهم سجل ارتفاعا بنحو 22٪ منذ بداية التغطية عليه.

وسجل سهم «ميزان» ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 60٪ عن سعر الطرح بالبورصة البالغ 740 فلسا مقابل 1,180 دينار سعر السهم السوقي حاليا. وأدرجت أسهم شركة ميزان القابضة بالسوق الكويتي في الحادي عشر من شهر يونيو الماضي حيث يبلغ رأسمالها 29,6 مليون دينار موزع على 296 مليون سهم، فيما تباشر عملياتها في سبع دول من خلال 29 شركة تابعة لها.

نمو قوي لإيرادات «ميزان القابضة» بالربع الثاني بفضل مبيعات شهر رمضان

السهم يسجل 60٪ ارتفاعاً عن سعر الطرح بالبورصة البالغ 740 فلساً

أرباح الشركة بعد استبعاد بيع الأصول وتعويضات شركة التأمين أقل من التوقعات

مبنى منعزل.. وحراسة أمنية خاصة

«الأنباء» تنشر الاشتراطات الحكومية لسكن العمال

هديل الخطيب

تنشر «الأنباء» أهم الاشتراطات الحكومية التي وضعت بخصوص سكن العمال داخل المصانع من قبل كل من وزارة الداخلية والادارة العامة للاطفاء والهيئة العامة للصناعة. ويأتي نشر هذه الاشتراطات بعد تأجيل المجلس البلدي في اجتماعه الاخير مناقشة الاشتراطات والمواصفات التي وضعتها الجهات الحكومية المعنية بالقطاع الصناعي فيما يخص سكن العمال المناسب داخل المصانع، وذلك بعد أن وافقت عليه بلدية الكويت واحالته للمجلس البلدي.

1 ـ الاشتراطات الخاصة بوزارة الداخلية:

● أن تراعى عند انشاء مساكن لعمال المصانع أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمال المشتغلين في تلك المصانع والتحكم في اعدادهم وجنسياتهم.

● اتخاذ كافة الاجراءات القانونية للحد من ظاهرة سكن العزاب والحيلولة دون السماح لفئة عمال المصانع بالسكن داخل المناطق السكنية والإصرار على الالتزام بأن يكون سكن عمال المصانع داخل المناطق الصناعية فقط.

● مراعاة أن تتضمن المناطق الصناعية التي تنشأ فيها مساكن العمال كل الخدمات الصحية والاجتماعية التي تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية وأن تكون قريبة من مسكنهم.

● أن يكون سكن العمال في المصانع في مبنى منعزل بمسافة كافية عن باحة المصنع بحيث يكون لهم مدخل خاص للدخول والخروج عن طريق بوابة عليها حراسة أمنية خاصة من قبل المنشآت الصناعية وأن تمسك لديهم سجلات مدون فيها أسماء العمال وأعدادهم وجنسياتهم.

● التزام صاحب المصنع كتابيا بالتصريح لرجال شرطة المخفر بالدخول الى مساكن عمال المصنع لدواع وأسباب أمنية.

2 ـ الاشتراطات الخاصة بالادارة العامة للاطفاء

● يجب أن يكون مبنى سكن العمال مفصول نهائيا عن مباني المصنع.

● توفير ارتداد 4 امتار بين مبنى سكن العمال ومباني المصنع.

● ألا تزيد المسافة بين المدخل الرئيسي لمبنى سكن العمال على طريق سيارات الاطفاء أو الشارع الرئيسي على 15 مترا.

● لا يسمح ببناء سكن العمال في مصانع المواد الخطرة (الغازات والابخرة السامة) أو المواد المتفجرة.

● يجب ألا ينتقص بناء مبنى سكن العمال من الارتدادات حسب الشرائح المقترحة للمصانع الجديدة.

3 ـ الاشتراطات الخاصة في الهيئة العامة للصناعة

● ألا تتعدى المساحة الكلية لسكن العمال نسبة 10٪ من مساحة القسيمة.

● أن يكون موقع سكن العمال داخل القسيمة الصناعية بعيد بمسافة كافية عن مناطق الانتاج الصناعي داخل القسيمة.

● أن تكون الغرف داخل سكن العمال ذات تهوية جيدة ومكيفة وتتوافر فيها الاضاءة الكافية.

● أن تكون مصادر المياه المعدة للاستعمال الآدمي لمستخدمي السكن نظيفة وصالحة للاستهلاك مع ضرورة متابعة حالة خزانات المياه للتأكد من سلامتها ونظافتها.

● تصريف مخلفات الصرف الصحي الآدمي عبر شبكة معدة لذلك ومربوطة على الشبكة العامة للصرف الصحي أو في حالة عدم الربط يتم تجميعها في جورة مخصصة للصرف الصحي وسحبها بواسطة ناقل معتمد.

● تزويد سكن العمال بالعدد الكافي من الحاويات المخصصة لتجميع القمامة والمخلفات وتزويدها بالاكياس البلاستيكية المعدة لهذا الغرض والتي يتعين إغلاقها بإحكام والتخلص منها بالطرق البيئية السليمة.

● منع ايواء الحيوانات والماشية والطيور الداجنة داخل سكن العمال.

● يمنع استغلال سكن العمال في تخزين المواد الأولية أو المنتج النهائي أو أي مواد مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية الإنتاج.

السماح لرجال الشركة بالدخول للمساكن لدواعٍ أمنية

«الإطفاء» تشترط الفصل النهائي عن المباني وعدم البناء بمصانع خطرة

«هيئة الصناعة» تشترط مساحة لا تزيد على 10٪ من القسيمة